# الغضب الشعبي العربي بين المخاطر والمراهنة على استقرار الاوضاع

# La colère populaire arabe entre risques et pari sur la stabilité des situation

**د. زيغم عبد القادر**

**جامعة زيان عاشور الجلفة**

**مخبر التنمية الديمقراطية وحقوق الإنسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية**

تاريخ الاستلام: 2024/08/04 تاريخ القبول: 2024/10/25 تاريخ النشر: .02 /2024/11

**ملخص:**

لقد حوّل الغضب الشعبي العربي الفضاء العام إلى مكان للاحتجاج، منذ اندلاع ما يسمى بـــ"الربيع العربي"، أصبح الشارع مسرحاً للتعبير السياسي والاقتصادي خارج الإطار الرسمي...

ولا تزال أحداث الربيع العربي وما تلاها، حتى يومنا هذا، راسخة في أذهان الشعوب العربية، لدرجة أنها أصبحت واقعا يتطلب دراسة متأنية من جانب الأنظمة السياسية العربية، لأن المظاهرات في الشوارع جعل من الممكن بناء مساحة عامة حقيقية مع مرور الوقت، حيث كانت المطالب في كثير من الأحيان حاسمة. والدليل على ذلك سقوط بعض الأنظمة السياسية العربية، وتسببت في خسائر بشرية ومادية كثيرة.

واليوم، لا يزال شبح التكرار حياً، ومن أجل التعامل مع الأكثر إلحاحاً، يصبح لزاماً على جميع الدول العربية تحديد الوصفة المناسبة للتعامل معها، لأن الشارع في الواقع، هو مكان الميل حيث يتم بناء الهوية الاجتماعية وترسيخها، بالإضافة إلى كونها مصدرًا لتجديد الأعراف الاجتماعية.

وللقيام بذلك، من المهم إجراء تغييرات هيكلية في نمط الحكم من خلال استيعاب الحقائق التي حدثت بالفعل، ومن ثم تطوير السياسات العامة التي تكون موضوع النزاعات.

وفي هذا الصدد، هناك أيضًا سبب للتفكير في الحاجة إلى تغيير طبيعة النظام من خلال إنشاء قواعد ديمقراطية جديدة تشارك فيها جميع الجهات السياسية الفاعلة في العملية السياسية، على اعتبار أنه حتى ذلك الحين، يظل الشعب مستبعدًا من القواعد. اللعبة السياسية من خلال إقامة دكتاتورية خفية، على الرغم من أنها تحمل عددًا معينًا من الحقوق الأساسية التي تعترف بها جميع الدساتير العربية تقريبًا. ولذلك يبقى مطلب الشعوب العربية ممارسة سيادتها دون تنازل ممكن، وذلك من خلال ممثلين قادرين على إدارة الشؤون العامة.

**كلمات مفتاحية:** الغضب الشعبي، الأنظمة السياسية، الحراك الشعبي، الديمقراطية

**Abstract:**

La colère populaire arabe a transformé l'espace public en un lieu de protestation. Depuis le déclenchement de ce qu'on appelle le « Printemps arabe », la rue est devenue une scène d'expression politique et économique en dehors du cadre officiel…

Les événements du Printemps arabe et ce qui en a découlé, restent à ce jour, ancrés dans l'esprit des peuples arabes, au point qu'ils sont devenus une réalité qui nécessite un examen minutieux de la part des régimes politiques arabes car, les manifestations de rue ont permis de construire au fil du temps un véritable espace public, où les revendications ont été souvent déterminantes. Pour preuve certains régimes politiques arabes sont tombés, entrainant dans le sillage beaucoup de pertes humaines et matérielles.

Aujourd'hui, le spectre d'une récidive reste encore vivace, et afin de parer au plus pressé, il devient impératif pour tous les Etats arabes de déterminer une recette appropriée pour y faire face, car la rue est en fait, le lieu de prédilection ou se construit et se consolide l'identité sociale, en sus de constituer la source de renouvellement des normes sociales.

Pour cela, il importe d'opérer des changements structurels dans le mode gouvernance en s'imprégnant des faits déjà survenus, pour ensuite élaborer les politiques publiques objets des contestations.

A ce propos, il y a lieu de réfléchir aussi à la nécessité d'un changement dans la nature du régime par l'instauration de nouvelles règles démocratiques impliquant tous les acteurs politiques dans le processus politique du fait que, jusque-là, le peuple est écarté des règles du jeu politique par l'instauration d'une subtile dictature, alors qu'il est titulaire d'un certain nombre de droits fondamentaux reconnus par presque toutes les Constitutions arabes. La revendication des peuples arabes reste donc l'exercice de sa souveraineté sans concession possible, et ce, à travers des représentants capables de gérer les affaires publiques.

**Keywords:** keywords; keywords; keywords; keywords; keywords.

**مقدمة:**

منذ اكثر من عقد مضى، تحديداً بداية من 2011، شهد الوطن العربي موجات غضب واحتجاجات على الاوضاع، ادت الى مواجهات بين انظمة سياسية عربية وشعوبها، فكانت نقطة تحول تاريخية لم تشهدها الدول العربية من قبل.

وما لبثت أن تطورت هذه الاحتجاجات بظهور حرك شعبي أكثر اتساعاً وشمولا وتماسكاً، كانت بوادره تنادي بطرح مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية، قبل ان تتحول الى مطلب سياسي اكثر شدة، وهو تغيير الانظمة كلياتاً مع رحيل رموزه وازلامه.

وعكس ما كان يحدث في بقية العالم، حيث وعلى سبيل المثال في الولايات المتحدة، نادرا ما كانت الصحف المختصة تتضمن في التحاليل السياسية لها مثل هكذا مواضيع، كما كان ايضاً الاهتمام في أوروبا بمجالات الإسلام

السياسي، ومشاركة المرأة في الحياة العامة... لاعتبار ان هذه المسائل لم يكن لها تأثير على كيان الدولة، ففي البلدان العربية لعبت وسائل التواصل الاجتماعي بمختلف مواقعها دوراً مخالف وهاما في تناولها للأحداث، حيث تحول الفضاء الرقمي المفتوح إلى أداة فعالة للتنسيق والتعبئة من أجل إرساء ثقافة جديدة للتغيير، الهدف منها القضاء على سياسة التسلط، وارساء ثقافة الحرية والمواطنة.

وفعلاً لقد كللت تلك المحاولات بالإطاحة بالكثير من الانظمة السياسية، وبدرجة اقل بالنسبة لأنظمة اخرى لم تؤثر فيها كثيراً تلك الرياح الديمقراطية، حيث تم فقدان للثقة بينها وبين شعوبها التي بقيت على قناعات راسخة بأن استماتة وصمود تلك الانظمة في البقاء والاستمرار بنفس الاساليب والطرق في ممارسة السلطة، يعني انها سوف لا تتدارك الوضع في المستقبل القريب وبالتالي لا تتغير، بالرغم من الهزات التي عرفتها و كادت ان تعصف بها. على الرغم من اجراء بعض الاصلاحات الطفيفة في بعض الانظمة العربية، المسألة لم تُحل بالشكل المطلوب، والامر يبقى يحتاج الى معالجة جذرية. مما يجعل الشعوب العربية تعيش حالة استنفار وتتساءل عن:

- كيفما ستكون ردود افعالها مستقبلاً؟
- وكيف للأنظمة السياسية العربية، في حال حدوث حراك شعبي آخر، ان تواجه اعصار جماهيري يجتاح الفضاءات العامة من جديد؟
- والى اين ستذهب الامور في حال تدخل القوات الامنية واستخدامها للقوة؟
- وما هو حجم الخسائر البشرية؟

ومهما شغلت مسألة "الغضب الشعبي العربي" اهتمام الأكاديميين والباحثين في العلوم الانسانية نظراً لتداعياته، وتأثيره على مؤسسات الدولة والمجتمع، الاّ ان هذا الموضوع لازال مفتوح ويحتاج الى المزيد من الكتابات، وبالتالي لا يمكن إهماله.

بالإضافة الى ان العملية الديمقراطية، إن حدثت، فهي كذلك تفرض نفس الاهتمام والتعمق في اشكالية الغضب الشعبي، عن طريق:

- دراسة احتمالية اعادة الكرة من جديد لحراك شعبي، على خلفية نفس الاوضاع الاجتماعية التي لم تتغير في جوهرها
- التركيز على أحداث الماضي التي قد تساهم كثيراً في نشوب غضب شعبي محدق.
- التركيز على ضرورة استباق للأحداث بإجراء اصلاحات عميقة صوب متطلبات الشعوب.

وفي حال ما تعذر ذلك، على الاقل ان تركز الانظمة، بواسطة اجهزتها الامنية، ان تبتعد عن اسلوب الدعاية بالمؤامرة، والترويج لخطاب تخويفي، واستخدام العنف كرد فعل، وان تجتهد في البحث عن اسلوب مرن في تعاملها مع حالات غضب شعبي، خاصة انها اكتسبت خبرة وتجربة في مواجهتها حشود في اعلى درجة من الخطورة اثناء احداث 2011.

اذاً يأتي هذا البحث بعد ارتقاء الحراك الشعبي العربي الى قضية حيوية تقتضي الفهم الصحيح للغضب الشعبي، على انه نتاج انعدام ارادة سياسية عربية لتصحيح المسار، والدخول في عملية التحول الديمقراطي، لأنه لا يكاد يوجد فاعل سياسي في الوطن العربي بديل عن النظام السياسي، بإمكانه إحداث تغييّرات عميقة تخدم مصلحة الشعوب، عدا الشعب ذاته اذا انتفض ليُعيد التوازن الاجتماعي، ويرفع التناقض الذي يخيم على علاقته مع الدولة، ويُمهد لبزوغ ثقافة سياسية جديدة يعاد فيها طرح المسائل العالقة، وأهمها مسألة النخب السياسية والثقافية، ومسألة الهوية والمواطنة، ومسألة السيادة الشعبية، ومسألة الحريات وحقوق الإنسان، ومسألة الشرعية السياسية وممارسة السلطة... ومن ثم الوصول الى القضاء على عوامل الظلم الاجتماعي: الإقصاء، والتهميش، والفقر، وعدم تكافؤ الفرص، وعدم احترام الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية، خصوصاً انها عوامل مؤثره في تحديد مقدار الاستجابة الحكومية مع مطالب الحراك الشعبي، أكثر من التأثيرات التي يمكن توقعها على مستوى الساحة الدولية.

وهناك العديد من التجارب النموذجية، سواء على الصعيد العربي او الغربي، خاصة في الدول اللاتينية، منها تلك التي كللت بالنجاح بفضل اجراء انظمتها اصلاحات جذرية، مقارنة بتجارب سلبية كللت بسقوط حر لأنظمة بسبب تعنتها في البقاء والاستمرار بنفس نمط الحكم الذي بسببه ثارت شعوبها.

وبالتالي، تزداد أهمية هذا البحث بحكم تناوله الأثر الذي يترتب على نشوب حراك شعبي قد يحدث، ولو بعد حين، في دول عربية لم تستجيب لمطالب شعوبها و لم تنسجم بعد، ولحد الآن، مع التغيرات الحاصلة في معظم اقطار العالم، بما فيها دول قلة في الوطن العربي، في شتى مجالات الحياة العامة.

وعن الوطن العربي، هناك ما يدل على ان مصطلح الوطن العربي يطلق على مجموعة من الدول التي تنتمي إلى جامعة الدول العربية، والتي يبلغ عددها اثنتين وعشرين دولة (22)، تتوزع على قارتين، آسيا وإفريقيا، ومساحتها تصل الى 13.2 مليون كم2 اي ما يعادل 9.6% كنسبة الى العالم، ويصل إجمالي سكانها إلى حوالي 431 مليون نسمة، اي 5.6% نسبة الى العالم[1]، قد يزيد هذا العدد قليلاً أو ينقص قليلاً، ويبلغ معدل النمو لاقتصاداتها في عام 2023 نحو **2.2%**، ويتوقع ان يُسجل في عام 2024 نحو 4.0%[2].

## 1. الاطار المفاهيمي للغضب الشعبي:

عامةً يعكس مفهوم الغضب الشعبي La colère populaire الشعور بالظلم الذي يصل الى نقطة الاّ رجوع. وفي السياق العربي، او ما سمي ب"الربيع العربي"، الغضب الشعبي هو تحرك جماهيري خارج الإطار القانوني، يحمل فيه المشاركين مجموعة من مطالب تمتاز بالطابع السياسي او الاجتماعي او الاقتصادي باللجوء الى التجمهر

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر سنة 2022، **مؤشرات عامة عن الدول العربية خلال عام 2021**، فقرة "السكان والعمالة".

[2] صندوق النقد العربي، **تقرير "آفاق الاقتصاد العربي"**: توقعات الأداء الاقتصادي للدول العربية خلال عامي 2023 و2024، العدد الثامن عشر.

والاعتصام في الفضاءات العامة كوسيلة ضغط لإخطار السلطة الحاكمة القائمة بما يعانون من مشاكل نتيجة سياسات عامة غير صائبة، وذلك بعد استنفاذهم الطرق المتاحة رسمياً بما فيها آليات الوساطة المشروعة.[1]

### 1.1. صور الغضب الشعبي:

**- الثورة Révolution:** لا يوجد تعريف واضح وموحد لمفهوم الثورة الشعبية، لكون الكلمة أصبحت تطلق على عدد كبير من صور الغضب الشعبي، ولدرجة انها تم ضمها الى قواميس الكثير من اللهجات العربية. فيمكن ان تغطي كلمة الثورة التحرك المسلح (عسكري) وغير المسلح (تحرك سلمي) ضد نظام قائم في دولة ما، لإسقاطه او رحيله، او لإجباره عن إجراء تغييرات كلية او جزئية بداخله، وعكس الاحتجاج، الثورة لا تسعى لتحقيق مطالب فئوية معينة، بل يُراد منها الوصول الى تغييرات جوهرية تخدم الصالح العام. كما يمكن ان تعكس عبارة "الثورة الشعبية" تمرد فجائي للشعب للمطالبة ب"إحقاق الحق" ضد نظام يُنظر اليه على انه نظام ظالم ومستبد.[2]

ويتم ايضاً استخدام ذات العبارة من علماء الاجتماع السياسي، للإشارة إلى التأثيرات المتبادلة للتغييرات الجذرية والمفاجئة للظروف والأوضاع الاجتماعية والسياسية. وفيما يلي ابرز التعريفات لكلمة الثورة:[3]

**-** يُعرف **"كرين برنتون"** Crane BRINTON الثورة في كتابه الشهير المعنون تحت **"تشريح الثورة"** بأنها: **"**عملية حركية دينامية تتميز بالانتقال من بنيان اجتماعي إلى آخر، وأنها تغيير عنيف في الحكومة القائمة بشكل يتجاوز الحد القانوني**."**

**-** ويُوضح **"بول شريكر"** Paul SCHRECKER في كتابه الشهير **"الثورة كإشكال في فلسفة التاريخ"** Revolution as a Problem in the Philosophy of History، بأن الثورة تعتبر "بمثابة تغيير غير مشروع للظروف المشروعة**."**

**-** في حين عرف **"كارل جي فريدريك"** Carl J. FRIEDRICH في كتابه بعنوان: **"مفهوم الثورة السياسية"** The Concept of a Political Revolution بأن الثورة هي: "الإطاحة بنظام سياسي مستقر بصورة عنيفة وفجائية".

**-** أما **"ايريك هوبزباوم"** Eric HOBSBAWM، فيقول بان الثورة هي: **"** تحول كبير في بنية المجتمع" مشيراً إلى أربعة مميزات لها: "الزمان والمكان، النصر، البعد الجغرافي والتراكمية، ولا تشابه بين ثورتين".

---

[1] Partha CHATTERJEE, **the Politics of the Governed: Reflections on Popular Politics in Most of the World.** USA: Hastings Schoff Lecture, Columbia University Press, 2000.
وكذلك: رضوان محمود المجالي، اثر الحركات الاحتجاجية في الأردن على الاستقرار السياسي، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 12، جانفي 2015، ص52.

[2] وفاء على داود، "التأصيل النظري لمفهوم الثورة والمفاهيم المرتبطة بها"، **مجلة الديمقراطية**، العدد49، 2013.

[3] وفاء على داود، المرجع السابق.

- وربط "**هاري ايكشتاين**" Harry ECKSTEIN الثورة في مقدمة كتابه تحت عنوان: "**الحرب الداخلية**" Internal war بالعنف، قائلاً بانها: "محاولات التغيير بالعنف أو باستخدام التهديد ضد سياسات في الحكم أو ضد حكام أو ضد منظمة".[1]

- وذهب **عالم الاجتماع الأمريكي "هربرت بلومر"** Herbert BLUMER إلى القول بأن "الثورة تبتغي إعادة بناء وتنظيم النظام الاجتماعي كله تنظيما وبناء جديدا"

- **اما "هيجل" Hegel قال** في كتابه النموذجي "**روح الثورة**" L'esprit de la révolution بأنها "الثورة على الأوضاع القائمة، وأنها حركة تتسم برفض وإنكار ما هو قائم فعلاً، وأنها إعادة لتنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس عقلاني"[2]

- **الانتفاضة Soulèvement:** الانتفاضة الشعبية هي الفعل الجماهيري المباشر الناتج عن بلوغ التناقضات الاقتصادية والاجتماعية أو السياسية ذروتها، والتي توفر وضع احتجاجي يهيئ لها التحرك ضد السلطة الحاكمة.

فالانتفاضة هي حركة شعبية واسعة في شكل احتجاج، تحدث بصورة مفاجئة، عندما يصل الصراع بأنواعه إلى نقطة الغليان التي يصبح حينها من المستحيل تقبل الاستمرار في الحياة في ظل الاختلالات والظلم.[3]

- **الربيع العربي Le printemps arabe:** تعددت المصطلحات حول الغضب الشعبي العربي إلى حد التنازع بينها، ومن ابرزها والمتداولة في الحقل الاكاديمي هناك مصطلح "الربيع العربي" الذي أول من استخدمه هي الوسيلة الاعلامية المكتوبة البريطانية: "**الاندبندنت**" The Independent، وذلك نسبة **لربيع براغ** Le Printemps de Prague: وهي انتفاضة شعبية حدثت في تشيكوسلوفاكية عام 1968[4] لمناهضة الحكم الشيوعي الرافض ل"مخطط مارشال"، فاطلق عليها "ربيع براغ" لأنها كانت مجرياتها في بحر فصل الربيع. بينما حول الاحداث العربية، رغم أنها لم تنطلق في فصل الربيع، بل كانت بدايته في فصل الشتاء، سميت هي كذلك بالربيع العربي نسبة لأحداث مدينة "براغ التشيكوسلوفاكية."

وبالتالي مصطلح "الربيع العربي" ليس إلا تسمية أطلقت على الاوضاع العربية، ثم صارت العبارة تقليداً ومتداولة لدى المختصين الغربيين، نذكر من بينهم "**جيل كيبل**" Gilles KEPEL، وهو اكاديمي متخصص في العالم العربي المعاصر والإسلام الراديكالي، والذي تنبئ في حوار صحفي له[5] بغضب شعبي عربي ثاني سوف يحدث في

---

[1] مولود زايد الطيب، **علم الاجتماع السياسي**. ليبيا: دار الكتب الوطنية، 2007، ص99.

[2] فادي ابو بكر، **مفهوم الثورة في السياق العربي**، مقالة منشورة في 15-03- 2015 على الموقع: http://noqta.info/page-81631-ar.html

[3] عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **الموسوعة السياسة**، ج 7، ط5، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979، ص 346.

[4] مصلح خضر الجبوري، **جذور الاستبداد والربيع العربي**. ط1، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014، ص185.

[5] **Le républicain Lorrain**, la grande interview : Gilles Kepel, Après le printemps arabe, l'hiver islamiste… Est-ce une bonne description de la réalité, 21/04/2013.

المستقبل اطلق عليه: **"الشتاء الاسلاماوي"** l'hiver islamiste: فقال بصدد التسمية الموصوفة للواقع العربي ان الربيع العربي ليست الاّ صورة نمطية تمثل الواقع العربي... وقد استعملنا هذه الصورة النمطية لأنها تحيل إلى ربيع 1968 (في مايو)، وكذا الى ربيع الشعوب الأوربية لسنة 1848."

اذاً نستخلص أن الربيع العربي هو بمثابة تسمية أحداث، ولا مغزى آخر لها، وليس لها أبعاد اخرى غير التي تندرج ضمن نطاق الحركات الاحتجاجية العربية.

**2.1. الفرق بين الثورة والانتفاضة:** يكمن الفرق في المغزى من الغضب، حيث يكون الهدف من وراء الثورة المطالبة بالتغيير الكلي للنظام الحكم (النظام السياسي والنظام الاجتماعي)، بينما من خلال الانتفاضة، يتم التعبير عن الرفض لقرارات او اجراءات تتخذها السلطة الحاكمة. اما من حيث الحجم الثورة تشمل مجموعة واسعة من الناس. فيما ان الانتفاضة قد يكون حجمها كبير جداً. ومن حيث الوسائل المستخدمة، تكون الثورة إما سلمية تكتفي بالتعبير عن المطالب المراد تحقيقها، او عنيفة يتم فيها استخدام العنف بشتى صوره. وبخصوص الانتفاضة، فهي كذلك يمكن ان تكون سلمية او عنيفة، حسب طريقة التعامل للسلطة القائمة مع الحشود المنتفضة. واخيراً من حيث النتائج لكلا الظاهرتين، فالثورة تؤدي الى تغيير النظام السياسي او الاجتماعي، وبالنسبة للانتفاضة، العدول عن القرارات السياسية التي بسببها قامت الشعوب.

**3.1. مسببات الغضب الشعبي:** من منطق ان اي دولة، اذا ارادت ان تنهض بالتنمية وتحقق وضع اجتماعي يسوده السلم والامان ويضمن لها استقرارها، عليها ان توفر الشروط اللاّزمة لتفادي الصراعات الداخلية، لأنه لا يمكن لمواطنيها ان يعيشوا بسلام اذا تنازعوا فيما بينهم ومع حكامهم.

وبالتالي اشكالية الصراعات الداخلية توجد في التكوين المجتمعي، وهي مسألة تتعلق بدراسة الاقليات ومجاورتها للأكثرية المتعددة لِمعرفة دواعي النزاعات الاهلية في سياقها التاريخي.[1]

لكن فيما يعني موضوع الغضب الشعبي، يكفي ان نتطرق الى سلوك الدول في مواجهة التفكك الاجتماعي الناتج عن طبيعة التكوين الاجتماعي، حيث هناك دول لم تلعب الدور المناسب في توحيد الصفوف و لم الشمل الامة لتتجاوز محن النزاعات الداخلية. ما يعني ان بعض الحكام لم يكونوا قادرين على تحويل كياناتهم الى انظمة علاقات سياسية تساهم في اعادة بناء روابط الولاء الى الوطن وتمتينها، لأن التفكك الاجتماعي له جذور تاريخية بالنسبة للدول التي كانت مستعمرة، حيث يندرج هذا التفكك الاجتماعي ضمن مخلفات الاستعمار: تمزيق الوحدة الجغرافية بمسطرة المحتل، وتركيب مجتمعي استعماري سهّل زرع الفتن.

[1] انظر محمد جابر الأنصاري، "إشكالية التكوين المجتمعي العربي: أقليات.. أم أكثرية متعددة".

- **التهميش السوسيو اقتصادي:** يُعرف الوطن العربي زيادة سكانية فوق العادة، وقد سبق القول بان فئة الشباب، ومنها خريجي التعليم العالي، تساوي ثلث سكان الوطن العربي، بل حتى النصف لتعداده اذا اخذنا في الحسبان الفئة المكونة من أولائك الذين لا تتعدى أعمارهم الأربعين سنة.[1]

عُرف ان الفئات الاكثر تأثرا ومعاناة من مظاهر الاقصاء الاجتماعي و الاقتصادي هم الشباب. في حين هؤلاء يشكلون المحرك بامتياز للحراك الشعبي. مما يجعل المعادلة اكثر تعقيداً ويُصعب التحكم في الوضع بالنسبة للسلطة القائمة، خاصة وان ان بعض الانظمة لم تعرف تطوراً الى المستوى الذي يجعلها قادرة على تواكب مثل هكذا تغيرات في التركيب البشري، وتتطلع لتلبية المتطلبات الشعبية الجديدة التي ترتفع وتتنوع هي الاخرى.

لذا في ظل انعدام الخدمات العمومية، يصبح جزء كبير من تلك الفئات العمرية رهينة الأمية والبطالة او في افضل الاحوال يكون مستوى دخلها متدني... وهكذا تتسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء بشكل رهيب؛ ويعم الفساد بسبب الامتيازات لصالح النخب المقربة من السلطة، ومن ثم تنفجر الشعوب في سخط اجتماعي على نطاق واسع.[2]

وما زاد تعقيداً في الجانب الاقتصادي هو تبني الدول العربية انفتاح اقتصادي ارتجالي وعشوائي، أثر سِلباً على قطاعات واسعة، كانت في الماضي تعتمد بشكل كبير على دعم الدولة، فتزايدت مظاهر الفقر والتهميش، بالرغم من ان التقارير الإنمائية للأمم المتحدة من حيث معدلات التنمية البشرية، تصنف على سبيل المثال الجماهيرية الليبية في المرتبة 53، وتونس في المرتبة 81، ومصر في المرتبة 101، الاّ ان هذه الأرقام التي تبدو إيجابية نسبياً لم تعكس حقيقة الواقع المعاش في الدول العربية.[3]

- **ازمة ثقة بين الدولة والمجتمع:** عندما تعمل الانظمة السياسية على إفراغ مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية من محتواها، وتحويلها الى أجهزة تنفيذية تعمل وفقاً لتوجيهات السلطة القائمة، وإبعاد الأحزاب السياسية الفاعلة عن مجال التنافس السياسي، من خلال تبنيها تعددية حزبية مزيفة تثبت وجود الاحزاب شكلاً فقط، وتحويل فعاليات المجتمع المدني إلى ادوات تطبيل ومساندة لها مقابل امتيازات مادية، والتحكم في الاجهزة الادارية والامنية، والتزوير في الانتخابات بهدف جعل البرلمان يتحول من هيئة رقابية للنشاط الحكومي الى غرفة تسجيل مشاريع القوانين التي تمليها السلطة القائمة [4]، ففي هذه الحالة يُفسح المجال لبروز ازمة بين تلك الانظمة وشعوبها التي لم يبقى لها الاّ الخروج للشارع للتعبير عن غضبها.

- **تأجيج الأوضاع العربية:** في ظل تطور شبكات التواصل الاجتماعي، وأدوات الاتصال الحديثة المحمولة، وانتشارها الواسع، اضبح مجال التعبير عن الغضب مفتوح على مصراعيه، حيث تم كسر حاجز الخوف، والتخلص من

---

[1] البنك الدولي، على الموقع: **http://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.GROW**

[2] جلال معوض، الشرق الاوسط: "الدلالات والتطورات الجارية المحتملة"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 80، ديسمبر، 1994، ص 141.

[3] خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر**. ط 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص 80.

[4] لقرع بن علي، **أزمة الثقة بين الدولة والمجتمع في الجزائر**، المركز الديمقراطي العربي، جامعة مستغانم، مارس 2017.

القيود، ومن ثم التأسيس لمشاركة الاحداث التي تجري في الساحة العمومية هنا وهناك،[1] ليصبح الاتصال فيما بين اللاعبين في الفضاءات العامة سريع المنال، وهكذا يتم الاستحواذ على الفضاء الالكتروني من اجل تبادل المعلومات والتعبير عن عدم الرضا على الأوضاع الراهنة، والمطالبة بتحسينها.

**2. المشهد العربي:** الثابت ان ليس هناك مجتمع لم يطمح الى العيش في جو يسوده الاستقرار، رغم ان هناك شروط واجب توافرها، واهمها العدالة الاجتماعية، فالأمر لا يختلف بالنسبة للبيئة العربية. وبالتالي عندما تعيب الشروط المعنية للعيش في بيئة مناسبة، فهذا يعني ان هناك انعدام صارخ لادني قواعد الديمقراطية.

وبعيداً عن الطريقة الكلاسيكية في تتناول الخلفية **التاريخية العربية، والمتمثلة عادة في التطرق الى نشأة الاحداث، وتطورها، والمراحل التي مرت بها، الواجب هنا هو معاينة** الملابسات التاريخية، الفكرية منها والسياسية، والاجتماعية، لظروف وأحداث معينة تتعلق بالشخص العربي، بما في تلك الاحداث الأبعاد الخفية التي تكونت على اثرها البيئة العربية.

اذاً القصد هنا هو اجراء مسح نسبي لبعض الخصوصيات **مر بها الوطن العربي وادت الى سلوكيات نظمية كان لها حيز كبير في نشوب الغضب الشعبي الذي عم شبه كلياً الدول العربية.**

**فالواقع العربي يشمل ثلاثة عناصر اساسية وضرورية سيتم تقسيمها الى نقاط لا تقل هي الاخرى اهمية.**

**1.2. السياق التاريخي:** إن مفهوم السياق التاريخي يعكس نظرياً التواصل بين الافراد والجماعات في إطار معين، وفي مكان معين، وبكيفية معينة، لسبب بسيط انه لا يمكن ان يحدث اي تواصل بشري دون سياق. اذاً السياق التاريخي هو بمثابة العنصر الاساسي الذي يحكم مسألة الواقع الحاضر، كونه يفسر سلوك الاطراف المشاركة في العملية التاريخية. وهنا تُجدر الاشارة الى ان مصطلح السياق التاريخي يُحيل إلى مجموع العوامل التي تحيط بالوطن العربي، بينما تكمن اهمية الطبيعة الجغرافية للوطن العربي في الدور الحاسم الذي تلعبه في صياغة التفاعلات بين الدول العربية، فيما بينها ومع دول الاقليم، وباقي الدول الاخرى في العالم.

وعليه نستشف أن الدول العربية تتمتع بأهمية جيوستراتيجية فائقة، حيث تحتل مداخل قارتين، آسيا وإفريقيا، وتسيطر على طرق الاتصال العالمية بكل منهما. كما أنها تتحكم في بعض المنافذ البحرية الهامة مثل مضيق باب المندب، ومضيق جبل طارق. الامر الذي اسال لعاب الدول العظمى التي جعلت من الدول العربية مختبر للصراعات بداخلها وفيما بينها، من أجل احتلالها وتوزيع نفوذها الاستعمارية فيها، وهذا الذي كان ولا يزال إلى حد الآن يعكس التوازنات الكبرى للقوى العظمى العالمية.[2]

---

[1] دينا شحاته ومريم وحيد، مرجع سابق، ص 91.

[2] على الدين هلال ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية، قضايا الاستمرار والتغيير**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص 77 – 93.

- **طبيعة الاستعمار**: القصد من اثارة هذا العنصر هو التمكن من التمييز بين الدول العربية من خلال الانماط الاستعمارية، حيث هناك ثلاثة خلفيات للاستعمار:[1]

**اولاً**: استعمار بصيغة السيطرة على اجهزة صنع القرارات السياسية.

**ثانياً**: استعمار قائم على محو ثقافة البلد المستعمر ونشر ثقافة البلد المحتل

**ثالثاً**: استعمار يعمل على تهجير السكان الاصليين قسراً، وتشجيع الاستيطان.

- **مخلفات الاستعمار:** على الرغم من ان الدول المستعمِرة، باختلاف جنسياتها، قامت بإدخال تغييرات معتبرة على الهياكل الاجتماعية والاقتصادية في الدول العربية: كتطوير نظم الإدارة، والسياسات الاقتصادية والمالية، ووسائل الاتصال، ووسائل الانتاج للري والزراعة، وتعبيد الطرق... (ولو ان هاته التغييرات كانت تتم بطريقة تحكمية انتقائية محضة تخدم اكثر مصالح الغزاة)، الاّ ان الدول العربية المستعمرة تأثرت كثيراً من جراء الاحتلال، سواء من حيث كياناتها السياسية، او ابنيتها الاجتماعية والاقتصادية.[2]

كما انها تأثرت كذلك من حيث الجانب الفكري حيث:

* **بالنسبة للنخب العربية:** البعض منها تأثر بنظرية "الكل الليبرالي" القائم على القيم الثقافية والفكرية الغربية، والبعض الآخر احتضن النهج الإسلامي الرافض لقيم الحضارة الغربية ولإنجازاتها، والقائم حصرياً على الدين كعنصر هام في حياة الإنسان، والذي يُعتبر القوة التعبوية التي تنهض بالأمة. اما باقي النخب العربية، اختار الاتجاه التوفيقي الذي يحقق المواءمة بين القواعد الروحية والقواعد الاخلاقية، اي ذاك الذي يأخذ بالقيم الاسلامية كمرجعية اصيلة، ويبيح في ذات الوقت فكرة الاستفادة من انجازات الحضارة الغربية للمستعمر كمرجعية مجتمعية.[3]

* **وبالنسبة للعوام العرب**: اغلب كبريات المدن العربية استأثرت بنصيب كبير من المرافق والخدمات من انجازات المحتل، فبعد الاستقلال، عرف سكان الريف حراك اجتماعي افقي هائل نحو الحظر.[4] مما اثر سلباً على التوازن المجتمعي، وتسبب في اختلالات اجتماعية عميقة، حتى صار من الصعب احتواء حاجيات الجماهير وتلبيتها.

* **اما عن الخارطة الطبقية الموروثة عن الاحتلال:** فهي تتمثل في ثلاث طبقات، طبقة برجوازية، طبقة وسطى، وطبقة فقيرة، علماً ان الطبقة البرجوازية والشرائح الاجتماعية المرتبطة بها، تمثل الفئات التي تطورت تطوراً ملحوظاً بعد الاستقلال لارتباطها بالرأسمالية الغربية، وممارستها لأعمال الوساطة والسمسرة.[5]

**2.2. تخلف سياسي صارخ:** إن مفهوم التخلف Sous-développement يُستخدم في المجال السياسي كمقاربة أساسية للبحث عن الأزمات ذات البعد النظمي،[1] حيث يتم اقترانه بمفهوم التنمية السياسية باعتبارها برنامج

[1] على الدين هلال ونيفين مسعد، **نفس المرجع**، ص 95 – 96.

[2] على الدين هلال ونيفين مسعد، المرجع السابق، ص 96 – 97 – 98.

[3] نفس المرجع السابق الذكر، ص 102- 103.

[4] نادر فرجاني، الهجرة داخل الوطن العربي بين المغانم والمغارم، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 56، اكتوبر 1983، ص 13 – 19.

[5] نفس المرجع السابق الذكر، ص 116.

عمل لتخليص المجتمع من عبء التخلف السياسي.[2] وتزداد اهميته خاصة في انظمة الحكم العربية لتعدد ابعاد الازمات فيها: اجتماعية، واقتصادية، وثقافية، وسياسية، بسبب فقدان الشعوب العربية للحقوق السياسية والمدنية، وحرمانها من الحريات الأساسية. في حين ان ظاهرة التخلف عند الحكام العرب يُنظر لها كذريعة لتفسير عدم ميولهم للديمقراطية وعدم دعمهم لمبدأ المشاركة الشعبية في القرارات السياسية، وذلك لكثرة انتشار الظاهرة التي ينظرون اليها كعنصر اساسي مساهم في غياب الادراك والوعي السياسي بما يخدم مصالح الامة،[3]

فمن الواضح ان اغلب الدول العربية تعاني فعلاً من:

- **أزمة الشرعية السياسية:** وهي حالة عدم رضا وقبول الشعوب لأنظمتهم السياسية والمؤدية الى ازمة حاكم ومحكوم، وهي من اولى الازمات العضال في الوطن العربي.

- **وأزمة المشاركة السياسية:** وهو اختلال في التوازن بين الارادة السياسية وطموحات المواطنين شبيه بالإغلاق السياسي

- **وأزمة تغلغل الدولة:** وهو احساس المواطن بوجود الدولة في كل مكان، والذي يطرح اشكالية السيطرة المبالغ فيها على ساير افرادها بفرض قوانين وسياسيات عامة من طرف واحد، واستخدام ادوات الإكراه المادي كلما دعت الحاجة اليها.

- **وأزمة توزيع الثروة:** وهي اشكالية غياب مؤسسات قادرة على التوزيع العادل للموارد

والذي ساهم بشكل كبير في التخلف السياسي وزاد عمقاً لمشكل التنمية الشاملة في البلدان العربية، هي العوامل التالية:

- **أزمة نخب:** وهي تلك النخب التي يعتبر أفرادها أنفسهم أكبر من المؤسسات (رسمية او غير رسمية) التي ينضمون إليها، ويتجاهلون ضوابط العمل المؤسسي كتحريك وتنشيط تنظيمات المجتمع المدني، ولا يستثمرون جيداً في التناقضات بين القوى المعارضة للسلطة: وخير دليل هشاشة الائتلاف الحكومي سنة 2009 في كل من المغرب والجزائر، حيث اجريت انتخابات لتجديد ثلث أعضاء مجلس المستشارين في المغرب، ونصف أعضاء مجلس الأمة في الجزائر. كما تعرضت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن ومصر لأزمة حادة.

بالإضافة إلى الحركات الاحتجاجية التي حدثت قبل سنوات في عدد من البلدان العربية، وكان الأمل ان يتم اثرها طرح اطر جديدة للفعل السياسي، لكن دون جدوى.[4]

---

[1] محمد عبد الجبار الشبوط، **التخلف السياسي**، موقع: **www.awu.org/politic/08/fka8006.htm://http**

[2] أحمد خليفة وآخرون، **الهوية والتراث**. ط1، بيروت: دار الكلمة، 1983، ص 22.

[3] فايز بكتاشي، "مفهوم التخلف السياسي في العالم الثالث"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، الكويت: العدد الثالث، المجلد 13، 1985.

[4] أحمد إبراهيم محمود، وآخرون، **حال الأمة العربية 2009-2010**. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 121.

- **مسألة الاندماج الوطني**: عرفت الدول العربية بعد استقلالها تصاعدا كبيرا للهوية الفرعية على حساب الهوية الوطنية بسبب سياسة "فرق تسد" للاستعمار، خاصة الدول التي تتسم بقدر عال من التنوع العرقي والإثني.[1]

وكثيرا ما تتعرض الأقليات العرقية والإثنية في العالم العربي إلى الممارسات التمييزية، بسبب أزمة هوية ولغة، وهي اشكالية يتعرض لها الفرد وتمس مواقفه حول هويته المتمثلة في عقيدته، وموروثه الثقافي والفكري، ودينه، وكانت لهذه الممارسات التمييزية الكثير من الانعكاسات[2]:

* انسداد لقنوات المشاركة السياسية وتقييد الحريات السياسية والمدنية.

* التمييز الثقافي والسياسي والاقتصادي.

* المنع من التعبير عن مطالبها الشرعية والقانونية... مثلما حدث لمسيحيي جنوب السودان، والشيعة في العراق ولبنان؛ والذي قاد تلك الأقليات إلى الانسلاخ عن الجماعة الوطنية، والالتفاف حول هوياتها الفرعية.

علما ان بناء الامة يتوقف عند نجاح او فشل عملية الاندماج بين مكونات المجتمع وفق ما ذهب اليه "**تالكوت بارسونز**" Talcott PARSONS حيث يرى ان الاندماج الاجتماعي يستند إلى منظومة متكاملة من انماط القيم، وان تظافر الجهود التي تحكمها القيم المشتركة هي حافز للاندماج...[3]

- **الاستلاء على السلطة عن طريق التوريث**: والذي بداء سنة 2000 في سورية بتوريث السلطة من الأب إلى الابن، والذي عدل الدستور بخفض سن الترشيح لرئاسة الجمهورية من 40 عاما إلى 35 عاما لينطبق الشرط على الابن، وتعيين الابن أمينا عاما لحزب البعث ومرشحه للرئاسة وقائدا أعلى للقوات المسلحة؛ وفي ليبيا، تم استحداث سلطة قيادة شعبية خلفا لسلطة مجلس قيادة الثورة، وصفها الرئيس القذافي آنذاك ب"المظلة فوق البرلمان، والحكومة"، ومنسقها ابن القذافي، اي المرشح الحصري لرئاسة الدولة بعد والده؛ وفي مصر، انضم ابن الرئيس إلى عضوية الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، ثم عدل الدستور للسماح بالانتخابات التعددية لاختيار رئيس الجمهورية بعد المادة 76 على خلفية الفوز لمرشح الحزب الوطني.

وفي اليمن، أخذ نجل أحمد علي عبد الله صالح في الصعود منذ ان فاز بعضوية مجلس النواب عن إحدى دوائر صنعاء عام 1997، وهو حينها في الخامسة والعشرين من عمره، ثم تولى قيادة الحرس الجمهوري المكلف بحماية امن النظام...[4]

---

[1] نغم نذير شكر، التحولات الراهنة في النظام العربي المعاصر، **دراسات دولية**، العدد 48، ص 12.

[2] إسراء أحمد جياد، "محددات التفاعل والتأثير بين الثورات العربية: دراسة في الأسباب والنتائج"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 43، بغداد، ص 39.

[3] وليد سالم محمد، **مأسسة السلطة وبناء الدولة الامة: دراسة حالة العراق**، الاكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2014، عمان، الاردن، ص85.

[4] اعداد: هيثم العتابي، **الدول الفاشلة عالمياً والدور العربي المميز في قائمتها**.
.http://www.annabaa.org/nbanews/70/612.htm

- **ابتلاع المجتمع المدني:** من خلال القيود القانونية والإدارية[1] توصلت الدول العربية من الإمساك بزمام الامور، حيث تمكنت من التحكم في الميراث الثقافي. مما ادى الى اعاقة جميع مؤسسات المجتمع المدني، وبالتالي أصبح المجتمع المدني مشلولا من حيث القدرة على المشاركة في التنمية.

**3.2. عدم ضمان الدول العربية الحقوق الاساسية والحريات:** أولى ما يمكن الاستشهاد به، هو أن الثقافة العربية الإسلامية أولت الحريّة اهتماما كبيرا، فلكونها تُد أول تشريع ديني يسدّ منابع العبودية، فالقرآن الكريم يحرّم استعباد أسرى الحرب ويحكم بحريتهم.

بالإضافة الى أن الخليفة عمر بن الخطاب أطلق صرخته الاستنكارية حول الحرية حين قال: " متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا".[2]

كما اضافت الدكتورة **"ريما خلف الهنيدي"**، مساعدة للأمين العام للأمم المتحدة، في تصديرها لتقرير التنمية الإنسانيّة العربيّة للعام 2004، والذي جاء تحت عنوان: **نحو الحرية في الوطن العربي:** "قلّ أن نجد خطابا في البلاد العربية يتعرّض، مثل الخطاب المتصل بمسألة الحرية، لرقابة صارمة من قِبل السلطة، وغلوٍ متشدّد في العقوبة، يدفع البعض لرقابة ذاتية مُكبّلة للقول والفكر، وتتعاظم الصعوبات عندما يتسع تعريف الحرية ليشمل حرية المجتمع والمواطن، فيواجه قوى تتردّد في قبول التفكير المستقلّ، ولا تحتمل الرأي المخالف"[3]

اذاً مسألة احترام الحريات وحقوق الإنسان في الدول العربية، ليست مسألة تشريع فحسب، بل هي مشكلة ثقافية تتطلب العمل أولا على إشاعة مفاهيم وقِيم الحرية وحقوق الإنسان واحترامها في المدرسة والأسرة والمكتب والمصنع وجميع المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ليتم التجاوب والتفاعل بين القوانين الضامنة للحريات والحقوق وبين الممارسات الفردية والسلطوية.

وتحقيق نشر ثقافة الحرية في المجتمعات العربية، ليس ممكنا إلاّ بتظافر عدد من العناصر، كالتعليم، والتدريب، ووسائل الإعلام والاتصال، وأنشطة المجتمع المدني، والتشريعات، وغيرها.[4]

بينما في مجال الحريات، واقع الكثير من الدول العربية يكاد يكون كارثي بسبب فقدان السلطة لشرعيتها. الامر الذي أدى إلى تفاقم حالة عدم الثقة بين الحاكم والمحكوم، والأمر الخطير هنا، أن هذا الوضع لم ينته عند المعاينة والتأسف لحال العرب فقط، بل راح يزداد شدة ليترجم إلى حالة أخرى أكثر خطورة في تاريخ العرب، وهو تعطيل المجتمع برمته في تنمية قدراته الإنتاجية الفكرية في اعداد مشروع حضاري تقدمي.

---

[1] فوز نايف عمر ريحان، "العولمة وأثرها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي"، **مذكرة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية**، بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2007، ص155.

[2] على القاسمي، **ازمة الحرية في بلادنا العربية: ازمة ثقافة لا ازمة سياسية**. مقال منشور على الموقع: http://www.arabrenewal.info

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004: نحو الحرية في الوطن العربي**، عمان، المكتب ألإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005.

[4] عبد الله العروي، **مفهوم الحرية**. بيروت، المركز الثقافي العربي، 1981، ص 36.

إذاً، انعدام الشرعية أو فقدانها يعد أحد الأسباب الرئيسية في جمود العقل العربي، حيث صار سلوك الفرد الذي يشعر بعدم شرعية السلطة، يتأرجح بين المردود السيئ والمردود الأسوأ في مشاركته في التنمية، إن أُتيحت له الفرصة.

وبالنتيجة أصبحت الأزمة متعددة الجوانب: جانب روحي، وآخر فكري، وثالث مادي، ورابع أخلاقي.

وهذا ما أدى إلى هشاشة الاستقرار السياسي في الكثير من الدول العربية، حتى وان البعض يرى بأن الإضرابات والمظاهرات في مواجهة السلطة القائمة ليست إلاّ مجرد تعبير عن حيوية المجتمع، بحيث تطفو على السطح التناقضات الموجودة فيه.

ويرى آخرون أن التقلبات الحكومية وتغييرات النظام نفسه عبر الإطاحة به، لا يشكل حالة عدم الاستقرار، باعتبارها تعكس التعبير عن حرية الرأي، ولو عن طريق أعمال الشغب، لأن التقلبات الحكومية تعني تغيير في شخصيات الوزراء، أما أعمال الشغب، فهي مسألة نسبية، وتغير النظام من شكل لأخر أو إسقاطه، لا يعني أنه غير مستقر لأنه قد يبقى نظام ما في الحكم لمدة طويلة ويشرف هو ذاته على الانهيار.

في حين يرى **حمدي عبد الرحمن حسن**، أن عدم الاستقرار السياسي هو: "عدم قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح، وعدم قدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع، بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها، ويصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة، وتناقص شرعيته وكفاءته من جهة أخرى".[1]

**3. مخاطر الغضب الشعبي العربي:** يشكل الغضب الشعبي مخاطر كبيرة، حيث ينطلق من حالة فقدان الثقة بين الشعب والحكومة (ارجع الى الفقرة السابقة: ازمة ثقة، حيث تُعد اولى دواعي الغصب)، ويترتب عنه إضعاف المعايير الديمقراطية. الامر الذي يعيق التواصل الفعال بين المؤسسات الرسمية والشعب، ويغذي سلوكيات مُثيرة للانقسام، ومن ثم تكون السلطة امام حتمية اتخاذ قرارات ضارة بالمجتمع.

**1.3. فوضى عارمة**: ليس هناك وضع يُقلق النظام السياسي مثل وضع تعمه الفوضى العارمة، هذا الذي يجب على الانظمة العربية ان تخشاه، حيث اي مظاهرة حاشدة تندلع، قد تعيد تشكيل الفضاءات العامة، وبخاصة في ظل وسائل الإعلام الاجتماعية متطورة، ثم ايضاً بعد اكتساب الجهات المناهضة للنظام خبرة معتبرة من خلال الربيع العربي، والذي اسفر عن نتائج وخيمة كادت ان تعصف بكل الأنظمة العربية: يمكن تحليل الديناميكيات المعقدة للربيع العربي من خلال عدسة نظرية الفوضى.

وبالتالي اذا انفجرت تناقضات مجدداً، فقد يتخذ الوضع العربي هذه المرة أشكالا اكثر عنفاً، إذ تكون نتائجه مدمرة وكارثية. لذلك على الانظمة العربية ان تتجنب مثل هكذا وضع بتأطيرها التناقضات الموجودة او التي قد تحصل، وفتحها قنوات المشاركة السياسية أمام الفاعلين غير الرسميين، بعيداً عن اسلوب القمع لمختلف التوجهات السياسية

[1] سويم العزي، **السلوك السياسي في المجتمع العربي**. ط1، دار الألفة، 1992، ص 12.

والانتماءات الدينية والقومية داخل المجتمع، وكذلك بزرعها قيم التسامح مع الرأي الآخر لكونه الحل الأنسب الذي بإمكانه أن يحفظ الدول العربية من الانزلاقات.

**2.3. تردي الاوضاع:** اذا ما استثنينا بعض الاصلاحات الطفيفة، كإجراء انتخابات شبه ديمقراطية: حالة تونس، لا يزال الوضع في الوطن العربي مستقراً على ما كان عليه قبل الربيع العربي، رغم انه عاش حينها احتجاجات شعبية منقطعة النظير بداية من 2010، وهذا لا يبشر بخير، حيث في صورة ما اذا رجع من جديد حراك شعبي عربي، الوضع سيزداد تردياً، وقد تتحول المطالب من بعدها الاجتماعي الى البعد السياسي، وقد يلتحق المواطن البسيط بالركب، بينما لم يكن في الماضي يهتم بالمسائل السياسية، وقد تؤدي هذه الحالة الى مأساة إنسانية بسبب تدهور في الجانبين الأمني والاقتصادي، خاصة وانه لا زالت تأثيرات "الربيع العربي" حية في المنطقة العربية، إذ لا زالت تواجه تحديات كبيرة: الفقر والبطالة والتطرف ونقص الحريات الأساسية.

**3.3. انهيار الانظمة:** انهيار الانظمة يمكن أن يحدث نتيجة لعدة عوامل، ومنها الصراعات السياسية، والفساد، والظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة، المؤدية الى انتفاضات شعبية، أو تدخلات خارجية، والمثال النمطي هي الثورات التي وقعت في العديد من الدول العربية خلال فترة الربيع العربي في عام 2011، حيث شهدت بعض الدول انهيار نظمتها السياسية القائمة وتالتها تغييرات جذرية في دوائر السلطة.

**4. في مواجهة الانظمة العربية الغضب الشعبي:** عندما يكون النظام السياسي العربي في وضعية شائكة مثل أن يكون أمام احتجاج شعبي عارم وغير مؤطر، ولا يستطيع الاستجابة الآنية للمطالب المقدمة إليه، يجد نفسه عاجزا عن اتخاذ القرار الذي يليق بالوضع، ويناسب المرحلة، فمعنى ذلك ان أنظمته الفرعية عجزت مسبقاً على التكفل بحاجيات المجتمع، بسبب عدم تبنيها سياسة الحوار وتقبل الرأي الآخر، وبالتالي يكون النظام السياسي كليتاً امام مخاطر عصيبة قد تهدد بقائه واستمراره. فحماية لنفسه يكون اولى مواقف النظام البحث عن وسائل وأدوات التأييد المتوفرة في المحيط الداخلي للنظام، كإحدى الحيل بهدف تخفيف الضغط عليه، قبل ان يلجأ الى رد الفعل باستخدام القوة والعنف في حال استعصاء الوضع والزيادة في درجة حدة الغضب، لكن دون الاخذ بعين الاعتبار الخسائر التي قد تترتب عن استخدام العنف المطلق.

**1.4. عدم الجواز بالرأي الآخر:** ويتجلى في الانغلاق لمجال التعبير بعدم الجواز بأي احتجاج في مواجهة اختيارات السلطة لسياساتها، سواء في نمط الحكم، او قراراتها السياسية والادارية، اي منع استخدام اي وسيلة، أو تقنية، لعرض الأفكار بصفة عامة، اكان التعبير شفهي او كتابي.

والملاحظ أن أغلب الدول العربية تشترك في هذا الاجراء التحفظي لتفادي اي محاولة في التفاوض مع الغاضبين وعدم الاستجابة لضغوطاتهم.

لكن يبقى بالإمكان للغاضبين اللجوء الى وسائل بديلة للتعبير عن مطالبهم، والتجنيد المكثف للالتحاق بالشارع، كاستعمال وسائل التواصل الاجتماعي التي كانت فعالة الى اقصى الحدود. وهذا ما حدث في ظل احداث الربيع العربي الذي اطاح بالكثير من الانظمة العربية المستبدة.

**2.4. الاعلان عن حالة الطوارئ:** للإشارة حول احداث الربيع العربي، لا يقل عن عشرة دول عربية فرضت حالة الطوارئ، أو عملت بأحكام عرفية الى حد اعتبارها بمثابة دستور ثانٍ، وهي مصر، وسوريا، والعراق، والأردن، والكويت، والبحرين، والصومال، وموريتانيا، وفي وقت لاحق السودان.

أما بالنسبة للجزائر، فعلى الرغم من انها تحظى بدستور منذ استقلالها، الاّ انها لم تعمل به على مدار تشابك العديد من المراحل، لكون الدستور كان معطلاً جزئياً، لكن عملت بتطبيق قرار الاعلان عن حالة الطوارئ عندما تعلق الوضع بالأمن والأمان في ظل التهديدات الارهابية.

**3.4. اساليب التصدي للغضب الشعبي:** الاولى انه حينما تندلع حركة احتجاجية واسعة النطاق ويشتد الغضب الشعبي، لا ينبغي الرد بالذهاب الى الاعتقالات والاحتجاز والقوة، إنما يكون التركيز على الجانب الامني بشكل عام لأجل ادارة الحشود والسيطرة عليها من خلال بتبني اساليب التفاوض، ولا يتم استخدام القوة الاّ اذا تعذر ذلك، وفي حالات قصوى.

**- احتواء الحشود:** ويتمثل في تخفيض الضغط الشعبي وامتصاص الغضب باستخدام كل الوسائل، بدءً بالاستعانة بالمساندين للنظام والذين يسبحون في فلكه خدمة لمصالحهم، امثال رجال الدين، والاحزاب الموالية للسلطة، والجمعيات المنتفعة، واقحامهم في عملية تهدئة الاوضاع. لكن اسلوب الاحتواء يبقى حل ترقيعي، لا يندرج ضمن عملية شاملة و ممنهجة. وهذا الذي حدث سابقاً بالنسبة للأنظمة العربية التي انتهجت هذا الاسلوب، و لم تكون يقظة لدرجة احترامها شروطه: أي التشخيص القبلي للوضع في ظل رؤية استشرافية بعيدة المدى، خاصة وان الدول العربية، يُفترض انها اكتسبت خبرة لابأس بها بحكم مواجهتها في السابق مشاكل اجتماعية بالجملة.

لكن لا ننفي من ان اسلوب الاحتواء قد يرجع بالفائدة في الأنظمة المستقرة نسبيا، لا الأنظمة المتوترة.

وفي هذا الصدد يمكن ان نذكر حالة الجزائر التي تفطنت لهذه الجزئية وكانت السباقة على خلفية مخاطر لاحقة بصيغة الاحتمال قبل اي تدهور للأوضاع الأمنية، حيث حولت معارضيها الى جزء من النظام، بحيث حينما توترت الاوضاع الامنية، انتهجت طريقة فريدة من نوعها: وهي "تجزئة المطالب"، بحيث تم تقسيم الحراك الشعبي إلى فئات اجتماعية ذات احتياجات خاصة، وذلك من أجل التخفيف من حجم وزخم الاحتجاجات.

**- تشتيت الانتباه:** وهو يعتمد هذا الاسلوب على ايهام الشعب بان احتجاج الجماهير الغاصبة هو نتيجة ازمة مفتعلة من الخارج، وذلك لصرف النظر عن الشأن الداخلي، وصوبه نحو مسألة حقوق الوطن والسيادة تمس الحدود مع دول الجوار. وقد تم استخدام هذا الأسلوب في ليبيا واليمن دون جدوى.[1]

[1] نفس المرجع السابق الذكر، ص 63.

- **اسلوب "فرق تسد"**: في الغالب يكون المجتمع العربي مكونا من عدة قبائل وطوائف وفئات تقليدية، فيتم التعامل مع البعض منها على حساب البعض الآخر. لكن قد يتحول هذا الاسلوب الى مصدر لنيل امتيازات. فالكثير صار يؤيد النظام ويسانده. لهذا يصعب تحقيق التوازن في البلدان العربية بين التنمية والحريات وبين الحقوق والأمن.

وهكذا يتم الانتقال من **دولة الكفاءة** الى **دولة الولاء** مع تعميم حالة الجهل، وتعميق هشاشة مؤسسات الدولة.[1]

- **اسلوب اللجوء الى سياسة الريع**: الدولة الريعية هي الدولة التي تمتلك شعباً، وليست الدولة التي تمثل شعباً، فهي تستنجد عند الحاجة بمالها الوفير وتوزيعه نقداً ومادياً في شكل مناصب عمل وفوائد وامتيازات بدرجة عالية من العشوائية والشعبوية، لمصالح من تجده مسانداً لخطابها وسياساتها وداعما لإعلاناتها.[2]

قد يقبل المجتمع لفترة من الزمن بالرعاية المالية مقابل التنازل عن الحقوق والحريات الاساسية، لكن حجم الاستبداد الحكام العرب عندما يجعلون البطش والتنكيل الجماعي نمطاً لتسيير شعوبهم، يكون الريع في آخر المطاف غير كافي، الامر الذي يؤدي الى المواجهة الشاملة.

- **أسلوب القمع**: يتمثل في استخدام القوة في مواجهة غضب الشعوب، وفرض الرقابة الأمنية الشديدة على المحتجين المتقدمين صفوف الانتفاضة، بل وأكثر من هذا، تم أيضا التجسس على الوجوه البارزة في هذه الحركات، بتشغيل أطراف من داخل الجماهير المنتفضة لصالح الأجهزة الأمنية، وبصفة اشد فيما يخص تونس ومصر، ثم فضحهم النظام أمام الرأي العام للتقليل من مصداقية الانتفاضة وللقول بأن الانتفاضة الشعبية تحركها أطراف انتهازية، حتى لا يثق فيهم الشعب عند رفعهم للمطالب الشعبية والطلب بالتغيير[3].

**5. التحديات السياسية امام الدول العربية:** إن أحداث "الربيع العربي" التي تجلت بالأساس في تنامي ظاهرة الفوضى، والصراعات الطائفية، والانفلات الأمني،... والتي ادت في بعض الاقطار العربية الى انهيار الدولة الوطنية، تجعل من والواقع للدول العربية موضوع الساعة، موضوع شائك، بحيث بات من الضروري اعادة النظر في البنية السياسية العربية كلياتاً.

**1.5. إعادة بناء الدولة الوطنية:** لم قبل تفجُّر الثورات العربية، لم تشغل الدولة الوطنية في معناها الحديث الفكر السياسي العربي، و لم تكن مطروحة مسائل الهوية والانتماء الوطني، والديمقراطية، والمجتمع المدني، والمواطنة، وحقوق الفرد، والديمقراطية، والحريات العامة والخاصة، و لم يُنظر إلى الدولة الوطنية إلاّ في الخيال الشعبي كأثرٍ استعماريٍّ مهين

[1] شفيق ناظم الغبراء، على الموقع: مرجع سابق
http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/9179

[2] [2] شفيق ناظم الغبراء، على الموقع: مرجع سابق او نفس المرجع
http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/9179

[3] نفس المرجع السابق الذكر، ص 64.

لا بد من تجاوزه. اما اليوم وبعد أن تهاوت النظم التسلّطية أمام الانتفاضات العربية، وسقطت مشروعيتها، اصبحت تلك الاسئلة مفروضة.

يبقى فقط ان نتساءل فيما اذا يقع الرهان على الثورات العربية، رغم كل عثراتها في إعادة بناء الدولة الوطنية بأفق الحداثة والانتماء للإنسانية، وتخليصها من أوهام الأيديولوجيا، وفخاخ الهوية، وإرساء عقدٍ اجتماعي يتجاوز البنى الاجتماعية الأولية إلى نسيج اجتماعي متماسك يمهد لبناء مواطنة حديثة، وانتماءٍ لوطن يختاره الإنسان موطناً، ويقوم على رابطة سياسية قانونية بين أفراد أحرار متساوين بالكرامة الإنسانية، ومواطنين متساوين بالحقوق والواجبات ذكوراً وإناثاً في دولة وطنية يشاركون في تدبير شؤونها العامة... وليس انتماء يقوم على رابطة قومية، أو عرقية، أو لغوية، أو دينية؟

مما يوجب ضرورة مشاركة جميع مكونات الدولة في انجاز في مثل هكذا رهان، خاصة ان الثورات العربية فتحت فصلاً جديداً في تاريخ وطن عربي حديث، وفرضت على الجميع إعادة النظر بالدولة الوطنية، وبمفهوم الديمقراطية ومنظومة الحقوق. كما انها فتحت ايضاً الفضاء العام للتداول العمومي حولها، ومكّنت وسائل التواصل الاجتماعي وثورة الاتصالات من توسيع هذا الفضاء أمام الجميع للمشاركة في تدبير شؤونهم ومصالحهم العامة، بغضّ النظر عن انتماءاتهم أو الظروف المحيطة بهم.

لذا يجب على منظّمات المجتمع المدني ان تتمتع باستقلالٍ كافٍ، وبمرونة الحركة والأفكار، لتتمكن من تأدية الدور المناسب لها في ترقيع النسيج الاجتماعي الممزَّق، وتعميم ثقافة السلام وثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان العامة وحقوق المرأة والطفل بشكل خاص، والحد من الفجوة التعليمية التي خلفتها آثار الربيع العربية.

فالدولة الوطنية الحديثة الديمقراطية والعلمانية لا تتحقق بمجرد اكتمال مدوَّنتها الدستورية، حتى وإن حازت تلك المدوّنة كشرطٍ أساس على موافقة الشعب أو أغلبية الشعب فحسب، وإنما تتحقق بحركية وآلية عمل مؤسسات الدولة والمجتمع المدني التي تعطي لهذه المدوّنة روحاً ومعنى، وتجعلها قابلة للتطوير والتحديث مع كل مكتسب تحقّقه هذه الحركية في مجال منظومة حقوق الإنسان.

**2.5.الرجوع الى الشرعية السياسية:** تُعد الشرعية السياسية من المشاكل الراهنة في الوطن العربي نتيجة هشاشة الاستقرار السياسي بسبب التقلبات السياسية التي طغت عليه. مما يقتضي امتثال الانظمة السياسية لبعض القيم والمبادئ لكي تضمن نشاطها وصيرورتها، على اعتبار ان مفهوم الشرعية ينشأ ويتبلور من خلال الخبرة الاجتماعية والتاريخية للدول، ويتأثر بالقيم والعقائد والأخلاق والأعراف الاجتماعية السائدة فيها[1].

بالإضافة الى انه كل ما تأسس بناءً على القانون أو العقل أو القيم، فهو شرع"[2]

[1] Jean-louis Quermone, **les Régimes politiques occidentaux**. Paris : Edition du Seuil, 2000, p 11.

[2] O. Duhamel, Y.Mény (dir.), « légitimité », **Dictionnaire constitutionnel**, Paris : PUF, 1992, p 565.

وبالرجوع إلى أنظمة الحكم العربية، الملاحظ هو انعدام شبه كامل للشرعية السياسية، وذلك لعدم وجود ادنى مقوماتها المتعارف عليها. وحتى إن سلمنا بوجود شرعية سياسية في معظم الدول العربية، فلا تعدو ان تكون شرعية أبوية، اي شرعية تهدف فقط الى نيل القبول والرضا والطاعة اتجاه السلطة من طرف الشعب، ويتم الاعتماد في ذلك على الإغراء، والمكافئة وشراء الذمم.

كما ان هاته الشرعية الخاضعة لعملية تجميلية، لا تعدو كذلك ان تكون شرعية طائفية او عصبية قائمة على أساس الغلبة وفق النموذج التقليدي.

فمن هاته المنطلقات، نستخلص بان غالبية الأنظمة السياسية في العالم العربي لم تصل إلى سدة الحكم الاّ بالطرق الملتوية، وهذا الذي يفسر وجود صعوبات امامها في التركيز على عملية التنشئة السياسية، كما يفسر كذلك اعتماد نمط قيادة غير ديمقراطي، لكونه الحل الضامن لها البقاء والاستمرار. مع العلم ان هناك نخب حاكمة عربية حظيت بشرعية قانونية في بداية حكمها، بحكم انها جاءت عن طريق انتخابات نزيهة، لكن غالبا ما افتقدت شرعيتها لأسباب متعددة، وهذا ما يفسر أن المعيار القانوني في مسألة الشرعية غير كافي بمفرده لتبرير شرعية السلطة القائمة؛ وعكس ذلك، هناك نخب عربية حاكمة، استولت على السلطة دون أي سَند شرعي وقانوني، لكن بمرور الوقت أكتسب شرعيتها باحتضانها شعوبها بفضل اعتمادها سياسات طلائعية تتماشى وطموحات شعوبها.

**3.5. العمل بمبدأ انتقال السلطة:** إن مفهوم انتقال السلطة هو مفهوم معقد يندرج ضمن مفاهيم حقل السياسة المقارنة، خاصة في دراسة التنمية والتطور الديمقراطي. فبالتالي موضوع انتقال السلطة هو مؤشر يقاس به الاستقرار السياسي، لكونه موضوع يتشابك مع الشرعية السياسية، والمشاركة السياسية، والقيادة، والنخبة، والإيديولوجيا، والصراعات الاجتماعية، ومؤسسات الدولة، والرأي العام، والتحول الديمقراطي...[1] هذا بصرف النظر عن اساليب الوصول الى السلطة والتي هي عدة: اساليب ديمقراطية واخرى غير ديمقراطية. فهناك مؤشران للتعرف عن نمط انتقال السلطة:[2]

- النمط الأول يتمثل في كيفية ترك السلطة، وطريقة شغل السلطة، ومدة الحكم في السلطة.
- والنمط الثاني يتمثل في التقنين المناسب الذي ترتكز عليه عملية الانتقال.

اذاً عملية تغيير الحكام بشكل دوري ومنتظم، تُعد من الرهانات والتحديات الكبرى للدول العربية، لكونه المطلب الرئيسي للشعوب العربية التي لطالما رفعت شعار مداولة السلطة والتغيير، لا إعادة التدوير.

[1] صلاح سالم زرنوقة، أنماط **انتقال السلطة في الوطن العربي: منذ الاستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية**. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 2012، ص 32.

[2] صلاح سالم زرنوقة، "نمط انتقال السلطة في النظم الوراثية العربية (1950-1985)"، **مجلة المستقبل العربي**، السنة 13، العدد 140، أكتوبر 1990.

**الخاتمة:** ومن خلال ما سبق، نستخلص بان مستقبل الدول العربية يبقى مرهونا بواجب اجراء إصلاحات نظمية معمقة على مستوى كل مؤسسات الدولة الحساسة والتي لها صلة بالقوى السياسية كالأحزاب، والمجتمع الدني، وكذا شفافية الانتخابات، ودستور عادل، وادارة بلا بيروقراطية... فلا بد من الإسراع في التقليل في كل ما من شأنه أن يؤجج الفضاء العام. وذلك بإعادة النظر في العلاقة بين النظام السياسي والحركات الاجتماعية، وهنا نقصد إيجاد صيغ جديدة تسمح بالعمل على تحويل تلك العلاقة، من علاقة صراعية إلى علاقة تعاونية لتوفير الجو المناسب حتى تبرز فيه روح التعايش، وتسوده الإرادة من الطرفين وحل الأزمات بعيداً عن العنف. فيجب الاعتناء بالجانب الاقتصادي والمجتمعي بواسطة تفعيل مؤسسات المجتمع المدني على الاستجابة للمطالب الاجتماعية، من خلال مشاركتهم في كل القضايا التي تخص الشأن العام، لأنه بات من الضروري إتاحة الفرص للمجتمع المدني وكل المؤسسات غير الرسمية الأخرى للمشاركة في رسم السياسات العامة، تحديدا على الصعيد المحلي.

اما عن الاستقرار داخل المجتمع، فيجب الحد من ظاهرة التخلف السياسي، وتوفير الظروف الملائمة للارتقاء بالمجتمع العربي إلى مجتمع سياسي عن طريق تبني سياسة رشيدة في مجال التنمية السياسية والتنشئة السياسية.

بالموازاة، يجب أيضا التركيز على الجانب المتعلق بأزمة السلطة، وذلك بالتفكير في إعداد آليات قانونية وتنظيمية كفيلة بإزالة حالة وجود قيادات سياسية وبرلمانية تربعت على السلطة لعشرات السنين، ولازالت تصادرها على اعتبار قبض الحكام العرب على سلطتي التشريع والتنفيذ، والتشبث بهما مدى الحياة.

## قائمة المراجع:


1. أحمد إبراهيم محمود، وآخرون، **حال الأمة العربية 2009-2010**. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 121.
2. أحمد خليفة وآخرون، **الهوية والتراث**. ط1، بيروت: دار الكلمة، 1983، ص 22.
3. إسراء أحمد جياد، "محددات التفاعل والتأثير بين الثورات العربية: دراسة في الأسباب والنتائج"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 43، بغداد، ص 39.
4. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004: نحو الحرية في الوطن العربي**، عمان، المكتب ألإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005.
5. التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر سنة 2022، **مؤشرات عامة عن الدول العربية خلال عام 2021**، فقرة "السكان والعمالة".
6. خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر**. ط 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص 80.
7. صلاح سالم زرنوقة، "نمط انتقال السلطة في النظم الوراثية العربية (1950-1985)"، **مجلة المستقبل العربي**، السنة 13، العدد 140، أكتوبر 1990.
8. صلاح سالم زرنوقة، أنماط **انتقال السلطة في الوطن العربي: منذ الاستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية**. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 2012، ص 32.
9. صندوق النقد العربي، **تقرير "آفاق الاقتصاد العربي"**: توقعات الأداء الاقتصادي للدول العربية خلال عامي 2023 و2024، العدد الثامن عشر.
10. عبد الله العروي، **مفهوم الحرية**. بيروت، المركز الثقافي العربي، 1981، ص 36.
11. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **الموسوعة السياسة**، ج 7، ط5، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979، ص 346.

12. على الدين هلال ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية، قضايا الاستمرار والتغيير**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص 77 – 93.

13. فايز بكتاشي، "مفهوم التخلف السياسي في العالم الثالث"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، الكويت: العدد الثالث، المجلد 13، 1985.

14. فوز نايف عمر ريحان، "العولمة وأثرها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي"، **مذكرة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية**، بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2007، ص155.

**15.** لقرع بن علي، **أزمة الثقة بين الدولة والمجتمع في الجزائر**، المركز الديمقراطي العربي، جامعة مستغانم، مارس 2017.

16. محمد جابر الأنصاري، "إشكالية التكوين المجتمعي العربي: أقليات.. أم أكثرية متعددة".

17. مصلح خضر الجبوري، **جذور الاستبداد والربيع العربي**. ط1، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014، ص185.

18. مولود زايد الطيب، **علم الاجتماع السياسي**. ليبيا: دار الكتب الوطنية، 2007، ص99.

19. نادر فرجاني، الهجرة داخل الوطن العربي بين المغانم والمغارم، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 56، اكتوبر 1983، ص 13 – 19.

20. نغم نذير شكر، التحولات الراهنة في النظام العربي المعاصر، **دراسات دولية**، العدد 48، ص 12.

21. وفاء على داود، "التأصيل النظري لمفهوم الثورة والمفاهيم المرتبطة بها"، **مجلة الديمقراطية**، العدد49، 2013.

22. وكذلك: رضوان محمود المجالي، اثر الحركات الاحتجاجية في الأردن على الاستقرار السياسي، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 12، جانفي 2015، ص52.

23. وليد سالم محمد، **مأسسة السلطة وبناء الدولة الامة: دراسة حالة العراق**، الاكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2014، عمان، الاردن، ص85.

24. Partha CHATTERJEE, **the Politics of the Governed: Reflections on Popular Politics in Most of the World.** USA: Hastings Schoff Lecture, Columbia University Press, 2000.

25. Jean-louis Quermone, **les Régimes politiques occidentaux**. Paris : Edition du Seuil, 2000, p 11.

26. **Le républicain Lorrain**, la grande interview : Gilles Kepel, Après le printemps arabe, l'hiver islamiste… Est-ce une bonne description de la réalité, 21/04/2013.

27. O. Duhamel, Y.Mény (dir.), « légitimité », **Dictionnaire constitutionnel**, Paris : PUF, 1992, p 565.